



تسريع أجندة التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان الأفريقية



يناير 2017

تسريع أجندة التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان الأفريقية

Global Financial Integrity

TrustAfrica

Tax Justice Network-Africa (TJN-A)

Pan African Lawyers' Union (PALU)

**Centre Régional Africain pour le Développement Endogène
et Communautaire (CRADEC)**

Civil Society Legislative Center (CISLAC)

يناير 2017

مع الاعتراف والامتنان والتقدير للوكالة السويدية
للتنمية الدولية لتمويلها السخي



تم نشر هذا التقرير تحت رخصة (CC BY) Creative Commons Attribution.
لمزيد من المعلومات حول الترخيص، يرجى زيارة: <http://creativecommons.org>

تعد التدفقات المالية غير المشروعة مشكلة كبيرة ومنتزاة للقرارة الأفريقية، حيث هناك ما يزيد عن الـ 70 مليار دولار أمريكي من التدفقات المالية غير المشروعة تجد طريقها لخارج القارة سنوياً¹ وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أدركت الحكومات الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية، ومجالات الصناعة والمجتمع المدني خطورة هذه المشكلة.

تهدف القائمة التالية من الإجراءات إلى عرض الخطوات الأولى للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وهذه الأعمال أساسية، وتشمل إما تدابير يمكن اتخاذها بسرعة وسهولة أكبر في بعض البلدان التي تكون فيها بعض العمليات والالتزامات قد انطلقت بالفعل أو تدابير تضع الأسس العملية للإصلاحات في وقت لاحق. وتكون النتيجة وجود أجندة مسرعة للتدفقات المالية غير المشروعة التي يمكن أن تستخدمها الحكومات كنقاط انطلاق لبدء العمل في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة في بلدانهم، بما يؤدي إلى زيادة حشد الموارد المحلية والنمو، والموارد التي ستكون حاسمة في تحقيق تقدم بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة (Sustainable Development Goals) لخطة 2030 للتنمية المستدامة، وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 (African Union's Agenda 2063)، ومبادرة أديس أبابا للضرائب (Addis Tax Initiative)، وروية التعدين الأفريقية (Africa Mining Vision).

وعند النظر إلى البنود الخاصة بتسريع أجندة التدفقات المالية غير المشروعة، فإنه من المهم أن نتذكر أمرين: الأول هو أنه لا ينبغي النظر إلى هذا العمل باعتباره أجندة شاملة لكل شيء أو لا شيء. فكل من هذه التدابير هو مهم في حد ذاته، ويمكن تنفيذه بشكل مستقل عن الآخرين، وأن الحكومات يمكن أن ترغب في النظر في وضع مراحل للقيام ببعض الإجراءات. فعلى سبيل المثال، الطلب من كل بلد على حدة تقديم تقارير عن جميع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في البلاد هو واحد من الخيارات، ولكن بدلاً من ذلك يمكن للحكومة أن تطلب تلك التقارير فقط عن الشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية أو الشركات العاملة في مجال البناء. ثانياً، إشراك الجمهور للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف يكون ذا فائدة كبيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقوم فريق من طلاب علوم الكمبيوتر في إحدى الجامعات بالمساعدة في إنشاء سجل إلكتروني للشركات. إن منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والشباب في البلاد، وأجزاء أخرى من المجتمع تريد المساعدة في معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل مصلحة بلدانهم ومستقبلهم. ويمكن للعمل معهم أن يضاعف فعالية العديد من الجهود التي تبذلها الحكومة، فضلاً عن بناء الثقة مع الجهات المانحة والمستثمرين والمواطنين.

1 ديف كار و جوزيف اسبانجيز، النزاهة المالية العالمية، التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية: 2004 – 2013، في المجلد الخامس ديسمبر 2015، متاح على الموقع: http://www.gfintegrity.org/wp-content/uploads/2015/12/IFF-Update_2015-Final-1.pdf

الأجندة المستعجلة للتدفقات المالية غير المشروعة

فيما يلي قائمة من أربعة عشر إجراء يمكن أن تتخذها الحكومات في المدى القريب لتحفيز جهودها المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وترد شروح موجزة لكل إجراء في الصفحات التالية.

وضع سياسة حكومية للتدفقات المالية غير المشروعة

1. إنشاء وحدات متعددة الوكالات داخل الحكومات لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة
2. إدراج المسائلة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة داخل نطاق الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء و خطط عملها الوطنية للشراكة الحكومية المفتوحة

تعزيز الشفافية المالية

3. إنشاء أو تعزيز سجلات الشركات على شبكة الانترنت، وجعل المعلومات متاحة علناً، وطلب معلومات الملكية للمستفيد كجزء من عملية التسجيل
4. اعتماد معيار البيانات المفتوحة للمقاولات
5. طلب الإفصاح عن معلومات الملكية للمستفيد من قبل جميع المتقدمين لعطاءات العقود الحكومية
6. طلب الإفصاح عن معلومات الملكية للمستفيد في الإعلانات عن الأصول السياسية
7. إنشاء آليات قياس حكومية/مستقلة للموارد الطبيعية المستخلصة

زيادة جهود وسلطات الإنفاذ

8. اعتماد قانون يحظر بوضوح الغش في الفواتير التجارية
9. إنشاء وحدات متخصصة لمصادرة واستعادة الممتلكات و/أو الدعوة إلى إنشاء مكتب خاص لاسترداد الأصول داخل الاتحاد الأفريقي

التصدي للتهرب والتجنب الضريبي

10. إنشاء شبكات أفريقية مشتركة لتبادل المعلومات الضريبية
11. إنشاء وحدات نقل التسعير ضمن السلطات الضريبية
12. طلب تقديم التقارير العامة عن البلد تلو الآخر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات

منع الجرائم المالية

13. بذل العناية الواجبة تجاه العملاء ورفع التقارير عن الأنشطة المشبوهة داخل البنوك
14. تمكين وتقوية وحدات استخبارات مالية فعالة (وإنشائها إن لم تكن قد أسست بعد)

تتطلب العديد من الإجراءات المذكورة آنفاً بأن تكون بعض المعلومات متاحة للجمهور. وقد ترغب البلدان أيضاً في النظر في اعتماد قانون واسع النطاق أو لوائح تنظيمية أو سياسة تتيح للجمهور المزيد من فرص الحصول على المعلومات والبيانات الحكومية، وغالباً ما تسمى أحكام حرية المعلومات.

تفاصيل إضافية لتسريع أجندة التدفقات المالية غير المشروعة للبلدان الأفريقية

وضع سياسة حكومية للتدفقات المالية غير المشروعة

1. إنشاء وحدات متعددة الوكالات داخل الحكومات للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة

تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة على جميع جوانب الاقتصاد في أي بلد، ولذلك فإن النهج الرامي إلى تقليص التدفقات المالية غير المشروعة يجب أن يتضمن وكالات من جميع القطاعات الحكومية، وتمكين هذه الوكالات من العمل معاً لتنسيق وتطوير السياسات. وعلى الحكومات أن تنظر في إنشاء وحدات متعددة الوكالات تشمل مسؤولين من مختلف الوزارات أو الإدارات يكونون من المختصين في:

- الاستخبارات المالية والإشراف على البنوك
- إدارة الاستيراد
- إدارة التصدير
- التسعير التحويلي
- ضريبة الدخل
- استغلال الموارد الطبيعية
- التحقيقات الجنائية الوطنية
- المتابعات الجنائية الوطنية
- مكافحة الفساد

ولضمان التأكد من أن هذه الوحدات المتعددة الوكالات يمكنها أن تعمل بفعالية، فإن على الدول أن تتأكد من أن هناك قوانين معمول بها تسمح لمسؤولي الوكالات المختلفة بتبادل المعلومات داخل هذه الوحدات المتعددة الوكالات. وقد بدأت بعض البلدان الأفريقية في إنشاء الوحدات متعددة الوكالات، ولكن في الغالب يكون التركيز عليها أكثر ضيقاً، على سبيل المثال، الفساد أو "التمويل غير المشروع" حسبما هو موضح في الشراكة بين الولايات المتحدة وأفريقيا بشأن التمويل غير المشروع. وإذ نرحب بمبادرة البناء على هذه المساعي القائمة للوحدات متعددة الوكالات، فإننا نعتقد أنه من الضروري أن يكون نطاق عمل الوحدات واسعاً بما فيه الكفاية ليشمل مجمل تحديات التدفقات المالية غير المشروعة.

2. إدراج المساءلة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة داخل نطاق الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء وخطط عملها الوطنية للشراكة الحكومية المفتوحة

على الدول أن تدعو الاتحاد الأفريقي ليدرج المسائل التي تتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة في استبيان الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء. وكنقطة انطلاق، يمكن أن تعالج الأسئلة في هذا الاستبيان أي مجال من مجالات السياسة الموصى بها في هذه الوثيقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان الأفريقية الأطراف في اتفاقية الشراكة الحكومية المفتوحة (Open Government Partnership) عليها أن تدرج في التزامات خطط عملها الوطنية للشراكة الحكومية المفتوحة من أجل تنفيذ بنود العمل التي تم تحديدها في هذه الوثيقة.

وهذا العمل من شأنه تنفيذ التوصيات السابقة التي قدمها الفريق الرفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا²، التي تم اعتمادها من قبل الاتحاد الأفريقي في يناير 2015.³ **والفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا** هو الآن مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تعزيز الشفافية المالية

3. إنشاء أو تعزيز سجلات الشركات على شبكة الانترنت، وجعل المعلومات متاحة علناً، وطلب معلومات الملكية للمستفيد كجزء من عملية التسجيل

ويمكن للبلدان أن تنظر في التشريعات والنظم الخاصة بالمبادرين الأوائل مثل المملكة المتحدة وأوكرانيا حيث لديهم نماذج حول كيفية تنفيذ هذه التدابير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عدد من البلدان الأخرى قد التزمت بإنشاء سجلات عامة أو تنظر في إنشائها وقد يكون لديها قريبا التشريعات التي يمكن الرجوع إليها في وضع التدابير المحلية. هذه البلدان تشمل بلغاريا، فرنسا، غانا، اندونيسيا، الأردن، كينيا، هولندا، نيوزيلندا، ونيجيريا.

وهذا العمل من شأنه تنفيذ التوصيات السابقة التي قدمها الفريق الرفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ومبادرة تنمية حقوق الإنسان⁴، والتي عينتها مفوضية الاتحاد الأفريقي للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لإجراء دراسة عن الآثار المترتبة للتدفقات المالية غير المشروعة على حقوق الإنسان.⁵

4. اعتماد معيار البيانات المفتوحة للمقاولات

معيار البيانات المفتوحة للمقاولات هو نموذج بيانات مشترك ينشئ إطارا لتمكين الحكومات من نشر بيانات مشتريات يمكن مشاركتها، وتكون قابلة لإعادة الاستخدام، وقابلة للقراءة الآلية وتكون متاحة للجمهور. وحينما قامت العديد من البلدان بنشر عقود المشتريات في ملفات الـ PDF، فإن المعلومات المقدمة في ملفات الـ PDF كانت فائدتها محدودة للغاية. إن اعتماد البيانات العالمية القياسية مثل معيار البيانات المفتوحة للمقاولات ليس مجرد تمرين في نشر معلومات المشتريات. إنه يمكن الحكومات من إجراء تقييم على صلاحية وماتنة نظم المشتريات الخاصة بها من خلال دراسة التجارب والنتائج من البلدان الأخرى التي تستخدم نفس المعيار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معيار البيانات المفتوحة للمقاولات هو معيار عقلاني، يوفر أدوات عملية، وخبرة، ودعم لمساعدة الحكومات في اعتماد هذا المعيار.

² أنظر الفريق رفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، تعقب ذلك! توقف! حصل عليه! التدفقات المالية غير المشروعة: تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، في 84، 2015 [يشار إليه فيما يلي بالأحرف الأولى - لـ "تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا" وهو متاح على الرابط: http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf

³ الاتحاد الأفريقي، الإعلان الخاص لمؤتمر الاتحاد بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، وثيقة المؤتمر / الاتحاد الأفريقي / 17 (الرابع والعشرون)، في الفقرة 1 يناير 31، 2015، متاح على الرابط: http://www.au.int/en/sites/default/files/documents/29831-doc-assembly_declaration_on_illicit_financial_flow_-_english.pdf

⁴ أنظر تقرير مبادرة حماية حقوق الإنسان بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، انظر الحاشية 2، في 81. ومبادرة بحوث حقوق الإنسان، دراسة من قبل مبادرة تنمية حقوق الإنسان عن أثر التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا على حقوق الإنسان والحلول القائمة على حقوق الإنسان، في 41، 10 ديسمبر 2015، (يشار إليها فيما يلي بالأحرف الأولى لمبادرة تنمية حقوق الإنسان عن أثر التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا على حقوق الإنسان والحلول القائمة على حقوق الإنسان) متاح على الموقع:

<http://www.hrdi.org.za/publications/iff%20Human%20Rights%20Impact%20of%20and%20Human%20Rights%20Based%20Solutions%20to%20IFF%20in%20Africa.pdf>

⁵ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الاتحاد الأفريقي، تعيين مبادرة تنمية حقوق الإنسان بصفتها أمانة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لدراسة أثر التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا على حقوق الإنسان والحلول القائمة على حقوق الإنسان، 5، 649/14، SM / EI / ACHPR / 2014 مايو، متاح على الموقع: <http://www.hrdi.org.za/publications/ACHPR%20Appointment%20of%20HRDI%20as%20Secretariat%20for%20IFF%20Study.pdf>

إن الدول المتعاقدة الـ 5 وهي كولومبيا وفرنسا والمكسيك وأوكرانيا والمملكة المتحدة قد قامت بتطبيق معيار البيانات المفتوحة للمقاولات، وأما كوت ديفوار، غانا، كينيا، ملاوي، نيجيريا، سيراليون، وتونس فقد أدرجت التعاقد المفتوح في خطط عملها الوطنية للمبادرة الشراكة المفتوحة الحكومية. وقد طورت أوغندا منبراً مفتوحاً للتعاقد، هو بوابة المشتريات الحكومية، ولا تزال تواصل العمل لتحسين النظام.

هذا العمل من شأنه تنفيذ التوصيات السابقة بشأن التعاقد المفتوح والإنفاق المفتوح التي قدمها الفريق الرفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا واتحاد المحامين الأفريقيين.⁶

5. طلب الإفصاح عن معلومات الملكية للمستفيد من جميع المتقدمين لعطاءات العقود الحكومية

في الوقت الراهن، لا يجمع معيار البيانات المفتوحة للمقاولات معلومات عن صاحب ملكية المنفعة. ولسد هذه الثغرة، يجب على الدول طلب الإفصاح عن صاحب ملكية المنفعة من جميع المتقدمين للعطاءات والمستفيدين من العقود الحكومية للمساعدة في منع المزايدات الصورية، وتقديم العروض من قبل أشخاص ممنوعين من المشتريات الحكومية لإجراءات سابقة، وغيرها من أشكال الفساد الأخرى في عمليات تقديم العطاءات. هذه السياسات مطبقة بالفعل في سلوفاكيا، ويمكن أن تكون بمثابة دراسة للبلدان الراغبة في تنفيذ هذه التوصية.

هذا العمل من شأنه تنفيذ التوصيات السابقة بشأن التعاقد المفتوح والإنفاق المفتوح التي قدمها الفريق الرفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.⁷

6. طلب الإفصاح عن معلومات الملكية للمستفيد في الإعلانات عن الأصول السياسية

تضارب المصالح قد لا يكون من الممكن التعرف عليه بسهولة في إعلانات الأصول ما لم يكن أصحاب المنفعة من الكيانات المدرجة معروفين. وبإضافة هذه التفاصيل لمتطلبات الإعلان عن الأصول فإنه يمكن أن تساعد في تحديد النزاعات المحتملة التي قد تنشأ في العمل السياسي للفرد. وقد أجازت أوكرانيا تشريعات تنص على إدراج ملكية المنفعة لمعلومات الملكية في إعلانات الأصول، وأدرجت ليبيريا الاستفادة من المعلومات في ملكية المنفعة على إعلانات الأصول لتكون عنصراً من عناصر خطة العمل الوطنية للشراكة بين الولايات المتحدة وأفريقيا حول التمويل غير المشروع.

7. إنشاء آليات قياس حكومية/مستقلة للموارد الطبيعية المستخلصة

يجب على الحكومات التحقق بشكل مستقل أو تحديد الحجم الفعلي للموارد الطبيعية التي تستخرج من الأرض عن طريق صناعة التعدين وشركات النفط وليس فقط الاعتماد على حجم الإنتاج المقدم من الشركات. فدون التحقق بصورة مستقلة من حجم الموارد الطبيعية المستخرجة، فإنه من المستحيل تحديد ما إذا كانت الشركات قد دفعت في الواقع المبلغ الصحيح للحكومة بموجب عقود الاستخراج الموقعة.

⁶ تقرير الفريق رفيع المستوى عن التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، انظر الحاشية 2، في 83 (ميزانيات مفتوحة، تعاقد مفتوح). اتحاد المحامين الأفريقيين "وأصدقاء اتحاد المحامين الأفريقيين، إعلان ياوندي بشأن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، في الفقرة 27، 7 يونيو 2014 (الإنفاق المفتوح) [يشار إليه من الآن فصاعداً باسم "إعلان بالو في ياوندي"]، متاح على الموقع: <http://lawyersofafrica.org/wp-content/uploads/2014/06/PALU-Illicit-Financial-Flows-Communique.pdf>.

⁷ تقرير الفريق رفيع المستوى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، انظر الحاشية 2 اعلاه، في 81

وقد نفذت زامبيا مشروع سلسلة رصد القيمة المعدنية، والذي يهدف إلى رصد وتسهيل استكشاف واستغلال المناجم وسلاسل القيمة المعدنية في البلاد بصورة مستقلة. وقد ساهم الدعم الدولي لجهود هذا المشروع في زامبيا، بما في ذلك حكومة النرويج، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج إصلاح الإدارة المالية العامة.⁸ وحيثما تدعو الرؤية الأفريقية للتعددين و/أو إطار عمل الحكومة المعدنية الأفريقية قد قدما دعوة مماثلة للتحقق من حجم المعادن المستخرجة، فإنه يمكن تنفيذ هذا البند من خلال هذه المبادرات. وهذا العمل يعتمد على قوة معيار البيانات المفتوحة للمقاولات ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، التي تتبع مسار الاتفاقيات والمدفوعات بين الحكومات والشركات.

زيادة جهود وسلطات الإنفاذ

8. اعتماد قانون يحظر بوضوح الغش في الفواتير التجارية

الغش في الفواتير التجارية هو تلاعب في الأسعار، والقيمة، أو كمية السلعة في فاتورة دولية من أجل تجنب الضرائب، ونقل الأموال، أو التهرب من ضوابط رأس المال. ومن قياسات التدفقات المالية غير المشروعة، فإن الغش في الفواتير التجارية يمثل تاريخياً، ولا يزال في الوقت الراهن أكبر جزء من التدفقات المالية غير المشروعة. وعلى الرغم من أن التلاعب في الفواتير التجارية هي تقنية بسيطة نسبياً من حيث الاستخدام، فإنه من الصعب للغاية على المسؤولين الحكوميين التعرف عليها. وعلاوة على ذلك، فإن الانتشار واسع النطاق، والطبيعة الروتينية، والعرفية لاستخدامه تجعل سن قانون يحظر ممارسته إجراء ضروري من أجل وضع رجال الأعمال في قوائم الإشعار وتمكين أعضاء النيابة العامة من مقاضاة هذا السلوك عندما يتم التعرف عليه.

مثال على نموذج قانون يجرم الغش في الفواتير التجارية

يكون مرتكباً للترزييف: أي شخص له صلة باستيراد أو تصدير السلع أو ذو علاقة بالتجارة في الخدمات أو الممتلكات غير الملموسة، عند قيامه عمداً بالتلاعب، التزوير، أو الغش أو الإغفال عن السعر والكمية والحجم والدرجة، أو غيرها من الجوانب المادية للفاتورة بغرض من (أ) تجنب الضريبة على القيمة المضافة أو التهرب من الضرائب والرسوم الجمركية والضرائب على الدخل، أو أي شكل آخر من أشكال الضرائب أو الإيرادات التي تجمعها الحكومة؛ (ب) الحصول على منافع ضريبية، إعانة تصدير، أو أي منفعة أخرى تقدمها الحكومة؛ أو (ج) التهرب أو تجنب [النقد الأجنبي أو ضوابط رأس المال]. يكون خاضعاً لغرامة مدنية أو جنائية تصل إلى [مبلغ معين] [أو السجن لمدة تصل إلى [كذا] عام [أو أعوام]، أو (العقوبتين معاً)].

هذا العمل من شأنه تنفيذ التوصيات السابقة بشأن التعاقد المفتوح والإنفاق المفتوح التي قدمها الفريق الرفيع المستوى

للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا⁹

⁸ مشروع رصد سلسلة القيمة المعدنية، رصد سلسلة القيمة التعددين والثروة المعدنية من التقيب إلى التصدير، 26 أبريل 2016، متاح على الموقع <http://www.mvc.org.zm/?p=95>

⁹ تقرير الفريق الرفيع المستوى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، أنظر الحاشية 2 أعلاه، في 80.

9. إنشاء وحدات متخصصة لمصادرة واستعادة الممتلكات و/أو الدعوة إلى إنشاء مكتب خاص لاسترداد الأصول داخل الاتحاد الأفريقي

تحرم جهود مصادرة الأصول والاستعادة على جميع أنواع المجرمين نتائج مؤامرتهم من عائدات الجريمة، وتوفير حوافز جديدة قوية لمنع الجريمة في المقام الأول. ومع ذلك، من أجل أن تكون المثبطات فعالة، يجب أن تكون هذه الجهود متسقة وذات فعالية. ولأنها تنطوي على أموال توجد في ولايات قضائية أخرى، تتطلب جهود استرداد هذه الأصول المعرفة المتخصصة بالنظم القانونية الأجنبية ومعاهدات المساعدة القانونية المتبادلة، إنشاء وحدات متخصصة في مصادرة الأصول واستعادتها يضمن أن جميع المجرمين معرضين لمواجهة احتمال فقدان العائدات الإجرامية لمؤامرتهم ويحسن احتمالات استرداد البلد لتلك الأموال بسبب زيادة القدرات والخبرات التي تنمو في هذه الوحدات مع مرور الوقت.

وهناك نهج آخر يتمثل في الدعوة إلى إنشاء مكتب خاص لاسترداد الموجودات داخل الاتحاد الأفريقي. هذا المكتب يمكن أن يساعد ويسهل طلبات إعادة الأصول بين الدول، بما في ذلك الحفاظ على القائمة العامة من الأموال المطلوب استرجاعها وحالة مثل هذه الطلبات. إن اتخاذ هذا النهج يمكن أن يسهم في تنفيذ توصيات الفريق رفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا المقدمة للاتحاد الأفريقي لقيادة الجهود الرامية إلى وضع إطار شامل لإدارة تجميد واستعادة الأصول.¹⁰ وقد أكد بنك التنمية الأفريقي أيضا التزامه بدعم شبكة إقليمية بشأن استعادة الأصول المسروقة في سياسة مجموعة البنك التي اعتمدت مؤخرا بشأن منع التدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك نهجا موجودا بالفعل لاسترداد الأصول التعاونية. فعلى سبيل المثال، تم ابتكار مشروع شبكات استعادة الأصول المشتركة بين الوكالات (أرين) في جنوب أفريقيا، وشرق أفريقيا، وغرب أفريقيا.

معالجة التهرب والتجنب الضريبي

10. إنشاء شبكات أفريقية مشتركة لتبادل المعلومات الضريبية

وقعت العديد من البلدان الأفريقية على المعيار العام لرفع التقارير الذي تقوده منظمة التعاون والتنمية لتبادل المعلومات على الصعيد الدولي حول الحسابات المصرفية التي يحتفظ بها المواطنون في الخارج في محاولة للحصول على العائدات الضريبية المفقودة. إن الوصول إلى هذه المعلومات أمر بالغ الأهمية في تحديد ومتابعة حالات التهرب الضريبي الفردي لأنه من دون المعلومات التي تقدمها الدول الأجنبية، فإن الأوطان الأصلية ليست لديها وسيلة لمعرفة من هم المواطنون الذين لديهم حسابات بنكية خاضعة للضريبة في الخارج ويجب أن تعتمد على الإبلاغ الذاتي من قبل الأفراد.

ومع ذلك، فقد تكون لدى بعض البلدان الأفريقية صعوبة في البداية للوصول إلى النظام الدولي الموسع للتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية وبسبب الكيفية التي تم بها وضع النظام (مع تدخلات قليلة من البلدان النامية). وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن بسهولة أن يكيف الإطار الدولي لإنشاء ترتيبات للتبادل فيما بين البلدان النامية، ولاسيما في مناطقها. وفي الواقع، فإن منتدى إدارة الضرائب أفريقيا (اتاف) قد انخرط حاليا في برنامج تجريبي لتسهيل التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية بين عدد من البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى تمكين البلدان الأفريقية من الحصول على هذه المعلومات الهامة

10 تقرير الفريق رفيع المستوى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، أنظر الحاشية 2 أعلاه، في 86.

في وقت أقرب مما قد تكون فيه متاحة في البلدان المتقدمة، فإنه يوفر للبلدان النامية فرصة لإثبات القدرة على الأداء ضمن هذه الترتيبات، مما يجعل البلاد شريكا أكثر جاذبية في التبادل المحتمل بالنسبة للبلدان المتقدمة في أسفل القائمة.

11. إنشاء وحدات نقل التسعير ضمن السلطات الضريبية

من المستحيل تقريباً مراقبة الترتيبات المالية ضمن مجموعات الشركات أو بين الكيانات ذات الصلة من الخارج وهي بالتالي من مخاطر عالية للتلاعب. ولهذا السبب، فإن المعاملات بين هذه الأطراف، الذي يشار إليه باسم التسعير التحويلي، يستحق اهتماماً خاصاً. ونظراً لتعقيد هذه الترتيبات والمعاملات، فقد وجد أنه بتشكيل وحدة من الموظفين المدربين تدريباً عالياً لرصد هذه الأنواع من المعاملات فإنه يعطي نتائج أكثر اتساقاً وفعالية للإدارات الضريبية.

هذا العمل من شأنه تنفيذ التوصيات السابقة بشأن التعاقد المفتوح والإنفاق المفتوح التي قدمها الفريق الرفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ومبادرة تنمية حقوق الإنسان.¹¹

12. طلب تقديم التقارير العامة عن البلد تلو الآخر من قبل شركات متعددة الجنسيات

رفع التقارير بصورة عامة عن بلد تلو الآخر يساعد في تحديد المكان الذي ينبغي أن تركز فيه تحقيقات تحويل التسعير. وبالطلب من الشركات تقديم معلومات مالية أساسية عن مجموعات الشركات بأكملها، مصنفة حسب البلد، فإن الإدارات الضريبية تكون قادرة على تحديد خطر إساءة التعامل مع التسعير التحويلي المحتملين، وحتى تحديد الاختصاصات المعنية للمساعدة في إنشاء إدارة أطر عمل تكون أكثر حساسية للخطر داخل الإدارات الضريبية.

على البلدان الأفريقية أن تطلب من الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات التي تعمل في البلاد لتقديم تلك التقارير القطرية الخاصة بكل دولة تلو الأخرى مع إقراراتها الضريبية المحلية وتشجيع تلك الشركات المتعددة الجنسيات على جعل تلك المعلومات متاحة للجمهور. وعلاوة على ذلك، يجب على البلدان الأفريقية أن تطلب من الشركات المتعددة الجنسيات التي تكون مقرات رئاستها في بلدانهم بإعداد التقارير القطرية الخاصة بالدولة تلو الأخرى ونشرها.

هذا العمل من شأنه تنفيذ التوصيات السابقة التي قدمها الفريق الرفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.¹²

منع الجرائم المالية

13. بذل العناية الواجبة تجاه العملاء ورفع التقارير عن الأنشطة المشبوهة داخل البنوك

وضع فريق العمل المعني بالإجراءات المالية (ف ع م ج م) المعايير الدولية لبذل العناية الواجبة تجاه العملاء ورفع التقارير عن الأنشطة المشبوهة في عام 2012 في توصيات فريق العمل المعني بالإجراءات المالية، في التوصيات 10 و 20 على التوالي.¹³ ويمكن للبلدان أن تنظر إلى أسلوب كيانهم الإقليمي المعني بالإجراءات المالية للمساعدة في تنفيذ وتعزيز قوانينهم ولوائحهم في هذا المجال.

11 تقرير الفريق رفيع المستوى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، أنظر الحاشية 2 اعلاه، في 80، دراسة مبادرة تنمية حقوق الإنسان والتدفقات المالية غير المشروعة، أنظر الفقرة 4 اعلاه في 40.

12 تقرير الفريق رفيع المستوى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، أنظر الحاشية 2 اعلاه، في 81.

13 توصيات فريق العمل المعني بالإجراءات المالية (ف ع م ج م)، 2012 – متاحة على الموقع:

هذا العمل من شأنه تنفيذ التوصيات السابقة التي قدمها الفريق الرفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا ومبادرة تنمية حقوق الإنسان.¹⁴

14. تمكين وتقوية وحدات استخبارات مالية فعالة (وإنشائها إن لم تكن قد أسست بعد)

وحدات الاستخبارات المالية هي هيئات تجمع، وإذا ما أعطيت السلطة، تقوم بتنسيق الاستخبارات في الجرائم المالية لتكون نتائجها إيقاف التدفقات المالية غير المشروعة. إن إنشاء وحدات الاستخبارات المالية حيث لا توجد مثل هذه الوحدات، ومنحها صلاحيات قوية للتنسيق وترتيب المعلومات من الأذرع المختلفة للحكومة (ربما في غالب الأحيان بدور قيادي لوحدة متعددة الوكالات للتدفقات المالية غير المشروعة (انظر النقطة 1 أعلاه))، هو أمر بالغ الأهمية لتنظيم وتفعيل إجراءات التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الربط مع الشبكة الدولية للتحقيقات المالية لمختلف البلدان، ومجموعة إغمنت، يمكن أن تساعد في تسهيل التعاون بين وحدات التحقيقات المالية لمختلف البلدان. وفي حين أن معظم البلدان الأفريقية لديها وحدات للتحقيقات المالية، فإن هناك فقط اثنين وعشرين بلداً أفريقياً لديها وحدات تحقيقات مالية أعضاء في مجموعة إغمنت.

¹⁴ تقرير الفريق الرفيع المستوى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، أنظر الحاشية 2 أعلاه، في 82 - دراسة مبادرة تنمية حقوق الإنسان والتدفقات المالية غير المشروعة، أنظر الفقرة 4 أعلاه في 41.

بشأن الوثيقة

هذه الوثيقة هي نتيجة لمشاورات بين خبراء من مختلف عناصر التدفقات المالية غير المشروعة، وهم:

- ريموند بيكر - النزاهة المالية العالمية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
- جيسون براجانزا - شبكة العدالة الضريبية - أفريقيا، نيروبي، كينيا
- ليز كونفاليون - النزاهة المالية العالمية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
- دونالد ديا - اتحاد المحامين الأفريقيين، أروشا، تنزانيا
- دونالد ايديه- ترست افريكا، أبوجا، نيجيريا
- هيذر لوي - النزاهة المالية العالمية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
- جان إمبالا إمبالا - المركز الأفريقي من أجل التنمية الجهوية و المجتمعية، ياوندي، الكاميرون
- أول إبراهيم موسى (رفسنجاني) - المركز التشريعي للمجتمع المدني، أبوجا، نيجيريا
- كريستال سيميوني - شبكة العدالة الضريبية - أفريقيا، نيروبي، كينيا

ونود أن نتقدم بالشكر للوكالة السويدية للتنمية الدولية لدعمها لهذا المشروع.

*تم الحصول على صورة الغلاف من fotolia.com وليس المقصود ضمناً أو اقتراح حدود وطنية متفق عليها

